

دور منطقة التجارة الحرة لإفريقيا في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية

The role of African Continental Free Trade Area for enhanced the entry in global value chains

لطرش ذهبية¹ * ، عرامة دلال

أستاذ محاضر أ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة فرحات عباس سطيف 1

طالبة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة فرحات عباس سطيف 1

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، التي أصبحت تمثل الشكل الجديد للتجارة الدولية، حيث تمثل منطقة التجارة الحرة لإفريقيا فرصة لتعميق علاقاتها البينية والتوفيق بين السياسة التجارية وأهداف السياسة الصناعية، وتعزيز التكامل الاقليمي لتوحيد القارة؛ وذلك من خلال تعزيز التكامل الاقليمي وتخفيف التجارة البينية بين مختلف التكتلات الاقتصادية بالمنطقة، حيث تم تحليل واقع التجارة في منطقة التجارة الحرة القارية في افريقيا عن طريق مؤشر التعقيد السلعي، ووضحت الدراسة أهمية الغاء الحواجز الجمركية التعريفية وغير التعريفية خاصة تلك المتعلقة بقواعد المنشأ.

الكلمات المفتاح: منطقة التجارة الحرة، سلاسل القيمة العالمية، مؤشر التعقيد السلعي.

Abstract: This study aims to highlight the role of the African Continental Free Trade Area in promoting its integration into the global value chains, which has become the new form of international trade. Through the promotion of regional integration and the stimulation of intra-regional trade between the various economic blocs in the region, where the reality of trade in the African Continental Free Trade Area was analyzed by product complexity index. The study also showed the importance of removing tariff and non-tariff barriers, especially those related to rules of origin.

Keywords: Free Trade Area, global value chains, product complexity index.

تمهيد :

أدت العولمة الإنتاجية المتسمة بزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول الأطراف ودول المركز، وتعميق حلقاته عبر اندماج اقتصاديات دول الأطراف في السوق العالمية، إلى إحداث تغيير في بنية التجارة الدولية وفي حركتها وحجمها، وفي أطرافها التفاعلية. حيث أكسب التقسيم الدولي الجديد للعمل التجارة الدولية ميزة تفكيك عمليات الإنتاج، وأصبح من السهل تنظيم شبكات إنتاج متعددة الأطراف تكتسب فيها السلع عناصر وقيمة اضافية داخل البلد المندمج في شبكة الانتاج أو ما يعبر عنها بسلاسل القيمة العالمية التي غيرت الطريقة التي يتولد بها الدخل والنمو.

وفي هذا الاطار تسعى العديد من الدول للاندماج في سلاسل القيمة العالمية ومن بينها الدول الافريقية عبر انشاء منطقة التجارة الحرة في افريقيا، حيث عبرت اتفاقية كيغالي في 21 مارس 2018 على مدى أهمية الارادة السياسية القوية في دعم معاهدة أبوجا لانشاء منطقة التجارة الحرة في افريقيا، هدفا منهم لتوحيد القارة وتعزيز التجارة البينية وتحقيق الأهداف الانمائية في القارة وتحسين حصتها في التجارة الدولية وتنويع هيكل صادراتها بعيدا عن المواد الأولية والارتقاء بموقعها على طول مسار سلاسل القيمة العالمية للسلع والخدمات، ما يسمح بتعزيز القيم المضافة وتنويع مصادر الدخل فيها.

1.I - منطقة التجارة الحرة كمدخل للتجارة البينية الاقليمية :**1.1.I - تعريف منطقة التجارة الحرة**

يمكن تعريف اتفاقية التبادل الحر على أنها التزام الأطراف الموقعة على إزالة الحواجز التجارية التي قد تكون موجودة فيما بينهما. ومع ذلك، يظل كل بلد حرا في تحديد سياسته التجارية والتعريفية تجاه الدول الأخرى، ويعرف هذا النوع من اتفاقيات التبادل الحر عموما بمنطقة التبادل الحر¹ Free Trade Agreement FTA، وتشكل منطقة التجارة الحرة المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقليمي².

2.1.I - تقديم منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: تماشيا مع الأهداف الاستراتيجية لمبادرة أجندة الاتحاد 2063، تتيح منطقة

التجارة الحرة القارية أداة يمكن استخدامها من أجل وضع القارة استراتيجيا لاستغلال مواردها التجارية الهائلة وفرصها الاستثمارية و الاسهام إيجابيا نحو التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية³.

أ - الأهداف العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: بموجب المادة الثالثة من اتفاق التأسيس تتمثل الأهداف العامة فيما يلي⁴:

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الافريقية، ووفقا للرؤية الافريقية المتمثلة في 'افريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة' كما وردت في أجندة 2063.
- خلق سوق محرة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعيين.
- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الاقليمية.
- ارساء الأسس لاقامة اتحاد جمركي قاري، وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.
- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، والمساواة بين الجنسين، والتحول الهيكلي للدول الأطراف.
- تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية.

- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنوع، وتنمية القيمة الاقليمية، والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.
- حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الاقليمية، وتسريع عمليات التكامل الاقليمي والقاري.

ب التكتلات الاقتصادية الافريقية: أنشأت الدول الافريقية عددا من التجمعات الاقتصادية الاقليمية سعيا منها لتحقيق

التكامل الاقتصادي وتعزيز الاعتماد المتبادل في مختلف مجالات التجارة فكانت:

اتحاد المغرب العربي AMU، تجمع دول الساحل والصحراء SAD-CEN، السوق المشتركة لشرق افريقيا وجنوبها COMESA، تجمع شرق افريقيا EAC، الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا ECCAS، الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS، الهيئة الحكومية للتنمية IGAD، الجماعة الانمائية لافريقيا SADC. والشكل رقم 01، يوضح التكتلات الاقتصادية الافريقية.

وتقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لديها القدرة على تعزيز التجارة البينية الأفريقية بنسبة 3.52٪ عن طريق إلغاء رسوم الاستيراد، ومضاعفة هذه التجارة إذا تم تخفيض الحواجز غير الجمركية⁵. إلا أن تبين التعريفات الجمركية داخل التكتلات الاقتصادية كما هو موضح بالشكل رقم 02 حال دون تحقيق تسيير عمليات التبادل التجاري داخل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

I.2- مدخل لسلاسل القيمة العالمية :

I.2.1- نشأة سلاسل القيمة العالمية

ظهر مفهوم سلاسل القيمة العالمية نهاية السبعينات 1970، إثر الانتقال من استراتيجية التصنيع لاحتلال الواردات (1960-1970) الى استراتيجية التصنيع الموجه الى التصدير 1970⁶ Export-oriented industrialization، و ظهرت لأول مرة كسلسلة امداد اقليمية في شرق آسيا تحت اسم "سلاسل السلع العالمية"⁷، حيث انطلقوا من سلسلة سلع الملابس من القطن والصوف كمنتج أولي الى الملابس كمنتج نهائي، وتمركزت في ثلاث محاور حينها: شمال امريكا، وأربا كمراكز طلب وشرق آسيا كمركز عرض، وبقية الدول كانت خارج الصورة⁸. وبفعل التطورات الحاصلة في بيئة التجارة الدولية بانشاء منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الاقليمية، وقواعد المنشأ، اتسعت الأنشطة الخارجية off-shoring activities من الاقليمية الى العالمية، و أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولعبت دورا رئيسيا في خلق سلاسل القيمة التي أخذت عدة مسميات: سلاسل القيمة العالمية Global value chains، سلاسل السلع العالمية Global commodity chains، شبكات القيمة network global، سلاسل التوريد Global supply chains، تجزئة الانتاج The disintegration of production.

I.2.2- تعريف سلاسل القيمة العالمية

هي عملية تفكيك عناصر الانتاج عبر أجزاء كثيرة من العالم وتجميعها في المنتج النهائي، وفقا لظروف الطلب وتكلفة الانتاج وسهولة الوصول الى الأسواق⁹، وبذلك تحدد سلسلة القيمة الخطوات المختلفة لنشاط الشركات المتعلقة بمنتج أو خدمة ما، من بدايته الى غاية تقديمه في شكله النهائي بدءا من التصميم، مروراً بالانتاج، التسويق، وصولاً الى الخدمات اللوجستية والتوزيع¹⁰.

ويمكن تحديد دور محدد لكل بلد في سلاسل القيمة لتقديم منتجات أو خدمات للسوق من البداية (المدخلات الأولية) وحتى الاستخدام النهائي (المستهلك النهائي)، وفي كل دور يتم تحديد القيمة المضافة التي يحققها البلد، حيث تختلف القيمة المحققة حسب نوع الدور المندمج به، وبالتالي موقعه على ما يعرف بمنحنى ابتسامة. (شكل رقم 03)، حيث يشير منحنى ابتسامة إلى العلاقة بين مراحل الانتاج ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، وهي تأخذ شكل U حيث أن أنشطة المنبع upstream مثل البحث والتطوير والتصميم والتجديد وأنشطة المصب downstream مثل العلامة التجارية والتسويق وخدمات ما بعد البيع تساهم بالجزء الأكبر من القيمة المضافة مقابل حصة اضعف لمراحل التصنيع والتجميع النهائي للمنتجات. حيث يقع التصنيع Manufacturing في أسفل المنحنى بأدنى قيمة مضافة، وبالتالي يتوقف حجم القيمة المضافة على طبيعة المنتج النهائي والتكنولوجيا المستخدمة في تصنيعه، وهو ما أكدته تقرير الملكية الفكرية لسنة 2017 والذي عرض أهمية رأس المال غير الملموس في توليد القيمة المضافة، عن طريق تحديد مقدار الدخل المتراكم للعمالة و رأس المال غير الملموس و رأس المال الملموس في انتاج سلسلة القيمة العالمية.

3.2.I- أنماط سلاسل القيمة العالمية:

صنف معهد ماكينزي في تقريره حول مستقبل التجارة الدولية الصادر في جانفي 2019 ستة نماذج لسلاسل القيمة العالمية¹¹، يشرح فيها اندماج الدول من خلال مدى اعتمادها على المدخلات المختلفة، كثافة تجارتها ومدى مشاركتها ضمن سلاسل القيمة العالمية، ووضح ذلك من خلال مصفوفة شملت مايلي:

-الابتكارات العالمية: تشمل أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والسيارات، آلات ومعدات النقل الأخرى، والمواد الكيميائية والأدوية. وفيها تسجل أعلى قيمة مضافة، تنطوي على العديد من المدخلات الوسيطة خاصة تلك المتعلقة بمعدات النقل، وتمثل الاقتصادات المتقدمة ثلثي التجارة في سلاسل القيمة للابتكارات العالمية، والصين هي أكبر مصدر منفرد في المجموعة، حيث تمثل 14 في المائة من التجارة في الابتكارات العالمية.

-سلع كثيفة العمالة: تتمثل في سلاسل القيمة للمنسوجات، الملابس، الأثاث... أهم ميزة في هذه السلاسل أنها تعتمد على العمالة منخفضة المهارة، والتي تنشط بكثرة في البلدان النامية، ولا تتعدى مساهمتها 7 في المائة في التجارة العالمية لذا تستعد تقنيات الأتمتة الجديدة لإعادة تشكيل البلدان التي تشارك في سلاسل القيمة من هذا النوع.

-العمليات الإقليمية: تنمو التجارة بشكل أسرع في هذا النوع من سلاسل القيمة مقارنة بالابتكارات العالمية أو نماذج السلع كثيفة العمالة، فيستخدم هذا النوع مدخلات وسيطة قليلة جداً لأنها تعتبر هي في حد ذاتها مدخلات وسيطة لمنتجات أخرى، حيث تشمل سلاسل القيمة للمطاط والورق والصلب والمعادن المصنعة...

-سلع كثيفة المواد الأولية: وتتمثل في سلاسل القيمة للموارد الطبيعية كالزراعة والمعادن والمنتجات الطاقوية، وتعتبر كمغذي لباقي سلاسل القيمة، إذ تساهم بنسبة 11 في المائة من القيمة المضافة العالمية، ويوظف القطاع الزراعي أكثر من 870 مليون شخص عبر العالم والذي تظهر مساهمته في سلاسل القيمة من خلال المعدات والأدوات المستخدمة في القطاع، كما تقترب في ناتجها الإجمالي المقدّر ب 20 ترليون دولار لقيمة الناتج الإجمالي لسلاسل الابتكارات العالمية.

-خدمات كثيفة العمالة: وتشمل سلاسل البيع بالتجزئة والبيع بالجملة والنقل والتخزين والرعاية الصحية، يوظف هذا النوع من السلاسل 740 مليون من اليد العاملة أي ما يعادل سبع مرات من التوظيف في سلاسل قيمة الخدمات كثيفة المعرفة.

-خدمات كثيفة المعرفة: تتمثل في الأصول غير الملموسة التي تعتمد بشكل كلي على اليد العاملة الماهرة في خدمات تكنولوجيا المعلومات، تستحوذ الدول المتقدمة على هذا النوع من السلاسل حيث أن أكبر خمس بلدان مصدرة

(الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأيرلندا وألمانيا وفرنسا) تشكل 46 في المائة من مجموع الصادرات العالمية.

4.2.I- أهمية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية : تتمثل في ما يلي:

-خلق روابط بالاقتصاد العالمي: تعتبر سلاسل القيمة حلقة الربط بين البلدان على الانتاج والتجارة العالمية، حيث أثر ظهورها- تعزيز اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وأصبحت أقطاب تجارية ضمن خارطة التجارة الدولية، واندجحت دول الأطراف(الجنوب) مع دول المركز(الشمال) بفعل نشاط الشركات متعددة الجنسيات، فبعدما كانت دول الجنوب تمثل أسواق لتصريف منتجات دول الشمال في القرن 20، أصبح في القرن 21 تدفق المنتجات من وإلى شمال- جنوب وتعددت مراكز التجارة العالمية¹².

-وسيلة لتحقيق التنمية: تشير معظم التقارير التي تعرضت لسلاسل القيمة العالمية لمدى مساهمتها في رفع مستوى التنمية للبلدان المندمجة، من خلال الآثار الاقتصادية الإيجابية على معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي، فتساهم القيمة المضافة للتجارة في المتوسط بحوالي 30 % من الناتج الداخلي الخام للبلدان النامية(تقرير الأمم المتحدة 2014)، وتساعد سلاسل القيمة العالمية في انتشار ونقل التقنية ، وتوليد المهارات، وخلق فرص العمل بزيادة عدد الوظائف، ما يدعم النمو الاقتصادي في الدول التي تحسن التعامل معها.

-تحقيق التنوع الاقتصادي: يتجه واضعو السياسات الى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية كوسيلة لحفز التحول الهيكلي¹³ وتنمية القدرات الانتاجية المحلية وضمان التحول الى أنشطة تولد قيمة مضافة أعلى، فتموقع الدول في سلاسل القيمة العالمية مرتبط بنوع مشاركتها(بأنشطة المصب أو أنشطة المصب)، فحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2013 أقر ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يكون عن طريق استهداف أجزاء قطاعية محددة، وبتحديد درجة تطور الأوضاع التجارية والقدرات الصناعية في البلد.

3.I- دراسة تحليلية لمنطقة التجارة الحرة لإفريقيا ومساهمتها في ترقية الحصة النسبية للقارة في التجارة الدولية :

تمثل منطقة التجارة الحرة لافريقيا فرصة لتعميق علاقاتها البينية والتوفيق بين السياسة التجارية وأهداف السياسة الصناعية، وتعزيز التكامل الاقليمي لتوحيد القارة.

1.3.I- جغرافيا التجارة في افريقيا مع العالم

بالرغم من الخصائص المادية والطبيعية والبشرية التي تزخر بها القارة الافريقية الا انها تعد اقل اندمجا في حقول التجارة الدولية، وتعد حصتها النسبية في التجارة الدولية جد ضعيفة في ظل ارتفاع معدلات تمركزها التجاري وقلة تنوع صادراتها. والشكل رقم 04 يبرز جانباً من ذلك. ويوضح مدى هامشية حجم التعاملات التجارية لافريقيا مع العالم حيث لم تتجاوز 760.463 مليون دولار خلال سنتي 2015-2017 وهو أضعف معدل مقارنة ب 4.109.131 مليون دولار لأوروبا و 5.139.649 مليون دولار بأمريكا وأكبر مهيمناً آسيا بمقدار 6.80.474 مليون دولار، إذ لا تتعدى صادراتها نسبة 16.6 في المائة من اجمالي الصادرات العالمية عام 2017، ويرجع ذلك الى تركيز الصادرات في السلع الأساسية والمواد المعدنية في شكلها الخام 50 في المائة من صادراتها للعالم، مايفسر ضعف البنية التحتية للتصدير وضعف هياكل الانتاج، كما أنها تتميز بأعلى تكلفة تصدير وكذا اعلى تكلفة استيراد. الأمر الذي يستدعي دعم وتعزيز التجارة البينية من خلال دعم الابتكار لزيادة القدرات التنافسية وتحسين البنية التحتية لتسهيل الحركة التجارية.

2.3.I- واقع التبادل التجاري البيني في إفريقيا

تعد التجارة البينية للدول الأفريقية جد ضعيفة ويغلب عليها الطابع السلعي للمواد الأولية وغياب المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرفوع، وارتفاع معدلات تبعيةها وارتباطها التجاري بالعالم الخارجي، كما يوضحه الشكل رقم 05 إذ يوضح تركيبة الصادرات البينية في إفريقيا حيث نجد هيمنة السلع المعدنية 33 في المائة وهو ما يفسر تماثل المنتجات في المنطقة، كما يلاحظ أن التجارة البينية متنوعة أكثر مما هي عليه مع العالم الخارجي، إضافة إلى اختلاف مستويات التجارة البينية داخل البلد الواحد لاختلاف هياكل الإنتاج ومستويات التنمية الاقتصادية، وكذا الاختلافات في العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء وحتى مدى الالتزام بتنفيذ اتفاقات التجارة البينية، حتى أن التقدم نحو التكامل الإقليمي داخل المنطقة غير متساو فنجد أكبر 10 مصدري إفريقيا في 2015-2017 كانت سوازيلند (70.6 في المائة) وناميبيا (52.9 في المائة) وزمبابوي (51.6 في المائة)، أوغندا (51.4 في المائة)، توغو (51.1 في المائة)، السنغال (45.6 في المائة)، جيبوتي (41.9 في المائة) وليسوتو (39.9 في المائة) وكينيا (39.3 في المائة) وملاوي (38.3 في المائة). وكانت البلدان العشر التي لديها أقل حصة من الصادرات هي تشاد (0.2 في المائة)، غينيا (1.6 في المائة)، إريتريا (2.3 في المائة)، غينيا الاستوائية (3.5 في المائة)، كابو فيردي (3.6 في المائة)، أنغولا (3.9 في المائة)، ليبيا (4.5 في المائة)، غينيا بيساو (4.7 في المائة) والمائة) وليبيريا (5.1) والجزائر (5.5 في المائة).

ويرجع اختلاف مساهمة كل بلد في التجارة البينية إلى مؤشر التعقيد السلعي، وهو ما تعاني منه الصادرات الإفريقية إذ بلغ المؤشر 0.53 ما يفسر انخفاض نصيب الصادرات الإفريقية في حجم التجارة الدولية.

أ- **مؤشر التعقيد السلعي:** يقيس المؤشر مدى المحتوى المعرفي بالمنتج وهو ما أصبح يتعامل به اليوم إذ لا تقاس حجم التجارة بكمها بل بنوعها ونوع المحتوى التكنولوجي بها (شكل رقم 06) ويوضح التحليل باستخدام مؤشر تعقيد المنتج أن هناك فرصاً لتحقيق تكامل إقليمي أعمق لدعم التحول الهيكلي في كل من الاقتصادات الصغيرة والكبيرة الحجم في إفريقيا، هذا راجع إلى درجة التطور النسبية من المنتجات المصدرة إلى الأسواق الإقليمية، مقارنة بتلك المصدرة إلى بقية العالم. لذلك، يجب أن تكون قواعد المنشأ بسيطة وشفافة وقابلة للتنبؤ بها بشكل معقول، لتسهيل التوريد داخل إفريقيا. إذ أن قواعد المنشأ هي أداة ضرورية لتنفيذ تحرير التجارة التفضيلية، فكيفية معالجتها في منطقة التجارة الحرة القارية سوف تؤثر بشكل مباشر على حجم وتوزيع المنافع الاقتصادية بين البلدان الأعضاء.

ب- **السوق الإفريقية:** من الناحية الاقتصادية، كلما كان السوق كبيراً أتاح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من الأمام، ذلك أن البلدان ذات الأسواق الكبيرة لديها قدرة صناعية أكبر، وأقل استخداماً للمدخلات المستوردة في صادراتها، وكذا استيعاب الطلب المحلي والعالمي، وتعتبر السوق الإفريقية سوق واحدة لأكثر من 1.3 مليار شخص، بإجمالي إنتاج سنوي قدره 2.2 تريليون دولار¹⁴، إلا أن المصدرون الأفارقة مازالوا يصدرون المنتجات في شكلها الخام وأبرز مثال على ذلك القهوة، إذ يتم استيراد أكثر من ثلاثة أرباع القهوة في أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تصديرها في شكلها النهائي.

لذا يتطلب ربط المزارعين بسلاسل القيمة العالمية رفع الجودة للوفاء بالمعايير، وذلك من خلال إنشاء علاقات مع الشركات الرائدة وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، فالأعمال التجارية الزراعية تعد نقطة الدخول للعديد من بلدان إفريقيا إلى سلاسل القيمة العالمية، حيث تمتلك القارة معظم الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وأكثر من نصف سكانها يعملون بالقطاع، بالإضافة إلى استغلال الميزة النسبية للأراضي الزراعية برفع الغطاء المالي المخصص للقطاع الزراعي، فرغم التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي AU بانفاق 10% على الأقل من الميزانية العامة على الزراعة¹⁵، إلا أن الشكل رقم 07 يوضح ضعف حجم الانفاق الزراعي.

3.3.I - مكاسب افريقيا من منطقة التجارة الحرة ومعوقات انشائها

حسب تقرير الانكناد لسنة 2019 فان منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا يمكن ان تحقق مكاسب قدرها 16.1 مليار دولار وتعزز التجارة البينية الأفريقية بنسبة 33 في المائة¹⁶، كما تشير الاحصائيات الى أنه في ظل انشاء منطقة التجارة الحرة لافريقيا يمكن أن تزيد التجارة البينية من 10.2 في المائة عام 2010 الى 15.5 في المائة عام 2022، واذا تم تخفيض التعريفات الجمركية فيمكن ان يزيد حجم التجارة الى أكثر من الضعف في نفس الفترة الى 21.9 في المائة اضافة الى امكانية تحقيق المزايا والمكاسب التالية:

-زيادة القدرة التنافسية للشركات في أفريقيا وتعزيز التجارة البينية الأفريقية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

-تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية.

- حفز النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي

- اشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

-تطوير الزراعة والأعمال الزراعية وآثارها على التنمية الريفية.

- فتح المجال لقطاع الخدمات لدعم التحول الهيكلي خاصة في القطاعين الزراعي والصناعي.

- التقليل من التجارة غير الرسمية

غير ان تحقيق هذه الاهداف تعوقه الكثير من الامور من اهمها:

-ضعف القدرات الإنتاجية: إن معالجة القيود المفروضة على جانب العرض وضعف القدرات الإنتاجية أمر حتمي لمنطقة التجارة الحرة في أفريقيا لتعزيز التجارة داخل المنطقة، حيث أن محدودية التنوع الاقتصادي والتركيز على المنتجات الأساسية الخالية من المحتوى التكنولوجي يجد من نطاق السلع الوسيطة والنهائية، والتي تعتبر طريق للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وفي هذا الاطار نجد أن افريقيا يمكنها الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والتحرك داخل السلسلة اذا استغلت ميزتها التنافسية في منتجاتها الزراعية وحولتها الى منتجات نهائية مصنعة.

-الاجراءات التعريفية المعقدة: وفقا لمعاهدة أبوجا كان ينبغي أن تكون جميع التكتلات الاقتصادية في منطقة التجارة الحرة قد أسست قاعدة مشتركة للتعريفات الجمركية بحلول عام 2007، إلا أن التكتلات الاقتصادية بالمنطقة لم تلتزم بالاتفاقية وتباين مقدار التعريفات الجمركية من تكتل لآخر، وذلك بسبب ارتفاع التدابير غير الجمركية خاصة منها تلك المتعلقة بقواعد المنشأ، والتي تمثل تكلفة اضافية للإنتاج.

-التدابير غير الجمركية: تشكل الحواجز غير الجمركية عائقا كبيرا أمام التجارة الدولية، فاضافة الى متوسط تطبيق الحماية الجمركية في افريقيا 8.7 في المائة، وجدت عقبات أخرى زادت من تكاليف التجارة الافريقية بنسبة 283 في المائة ارتبطت بنقص البنية التحتية (نقل، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، الاداء اللوجستي...)، وكانت أهمها قواعد المنشأ.

II - الطريقة والأدوات :

يعتمد البحث على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية للدول الإفريقية سواء البينية اومع بقية دول العالم وتحليلها وفقا لمؤشر التعقيد السلعي وربط العلاقة القائمة بين انشاء منطقة التجارة الحرة لإفريقيا وسبل تعزيز مكانتها وموقعها في سلاسل القيمة العالمية واهمية تبسيط قواعد المنشأ وجعلها اكثر مرونة لتيسير المبادلات التجارية، وتحليل الموضوع بطريقة علمية تم الاعتماد على ادوات التحليل الاقتصادي المختلفة من مؤشرات و جداول واشكال توضيحية واحصائيات تبرز حجم التجارة الخارجية للقارة الإفريقية وتوزيعها الجغرافي والسلعي وحجم المكاسب التي يمكن جنيها عند تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية مما يؤسس لانشاء سلسلة قيمة اقليمية للقارة الإفريقية تسمح بتحسين موقعها في حقول التجارة والاستثمار على المستوى العالمي.

III - النتائج ومناقشتها :

اعتماد على الاحصائيات المجمعة والجداول والاشكال التوضيحية والمؤشرات المعتمدة في تحليل تطور التجارة الخارجية لدول القارة الإفريقية وحصتها في الاسواق الدولية، تم التوصل الى نتيجة مهمة تعكس ضعف حجم التجارة البينية للدول الإفريقية وحجمها في اسواق التصدير الدولية، اضافة الى ارتفاع معدل تمركزها وانخفاض مستوى التعقيد السلعي لصادراتها لها على اساس ان معظمها هي سلع اولية او ذات محتوى تكنولوجي ضعيف، اضافة الى تراكم العديد من المعوقات التي تعوق التدفق الحر لمختلف السلع بين دول القارة بالرغم من انتمائها الى العديد من الترتيبات التجارية الاقليمية، لاسيما ما يرتبط بنمو القيود غير التعريفية وعلى رأسها قواعد المنشأ، وهو ما يرهن مختلف جهود تعزيز التعاون التجاري بين هذه الدول. لذا جاءت مبادرة إنشاء منطقة التجارة الحرة لإفريقيا بهدف تذليل هذه الصعوبات وتعزيز التجارة البينية لدول المنطقة بنسبة 33 % لتقارب 15.5 % في عام 2022 والتي تعد مدخلا اساسيا للاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتحسين تنافسية دول القارة في الاسواق الدولية.

IV - الخلاصة:

تمثل منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية إنجازًا هامًا للقارة الإفريقية يساهم في تعزيز التكامل الإقليمي لتوحيد القارة، حيث ستؤدي منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية إلى إنشاء سوق لأكثر من 1.3 مليار شخص ، بإجمالي إنتاج سنوي قدره 2.2 تريليون دولار، لذا فإن نجاح منطقة التجارة الحرة القارية بإفريقيا مرهون بتنسيق السياسات بين التكتلات الاقتصادية، وتشجيع التجارة البينية من خلال ازاحة الحواجز الجمركية التعريفية وغير التعريفية بتعزيز القدرات المؤسسية ، لا سيما سلطات الجمارك، وتسخير شبكات تكنولوجيا الاعلام والاتصال، والعمل على تحقيق التحول الهيكلي على مستوى الانتاج بالانتقال من تصدير المنتجات الأولية الى خط انتاج المنتجات المصنعة وتخفيف الفرص الضائعة من تصدير المواد الخام بالنسبة للقطاع الزراعي، لضمان موقع لها ضمن سلاسل القيمة العالمية.

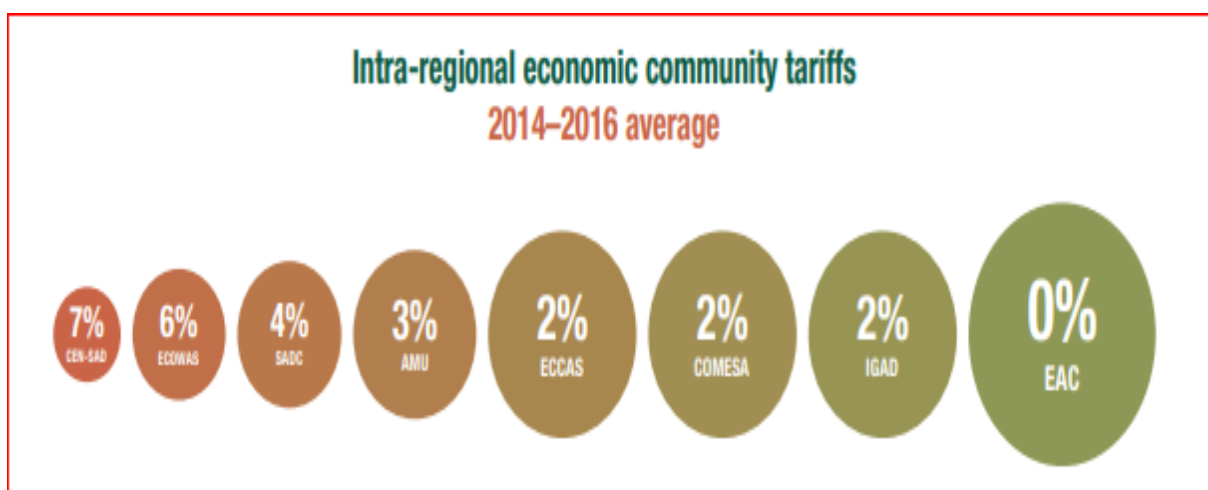
الشكل 01 : جدول تفصيلي للتكتلات الاقتصادية الافريقية.

REGIONAL CLASSIFICATIONS AND MEMBERSHIP OF REGIONAL ECONOMIC COMMUNITIES*								
REGIONAL CLASSIFICATION	MEMBERSHIP IN REGIONAL ECONOMIC COMMUNITIES							
	AMU	CEN-SAD	COMESA	EAC	ECCAS	ECOWAS	IGAD	SADC
Eastern Africa								
Burundi								
Comoros								
Djibouti								
Eritrea								
Ethiopia								
Kenya								
Madagascar								
Malawi								
Mauritius								
Mozambique								
Rwanda								
Seychelles								
Somalia								
South Sudan								
Uganda								
United Republic of Tanzania								
Zambia								
Zimbabwe								
Middle Africa								
Angola								
Cameroon								
Central African Republic								
Chad								
Congo								
Democratic Republic of the Congo								
Equatorial Guinea								
Gabon								
Sao Tome and Principe								
Northern Africa								
Algeria								
Egypt								
Libya								
Morocco								
Sudan								
Tunisia								

REGIONAL CLASSIFICATION	MEMBERSHIP IN REGIONAL ECONOMIC COMMUNITIES							
	AMU	CEN-SAD	COMESA	EAC	ECCAS	ECOWAS	IGAD	SADC
Southern Africa								
Botswana								
Eswatini								
Lesotho								
Namibia								
South Africa								
Western Africa								
Benin								
Burkina Faso								
Cabo Verde								
Côte d'Ivoire								
Gambia								
Ghana								
Guinea								
Guinea-Bissau								
Liberia								
Mali								
Mauritania								
Niger								
Nigeria								
Senegal								
Sierra Leone								
Togo								

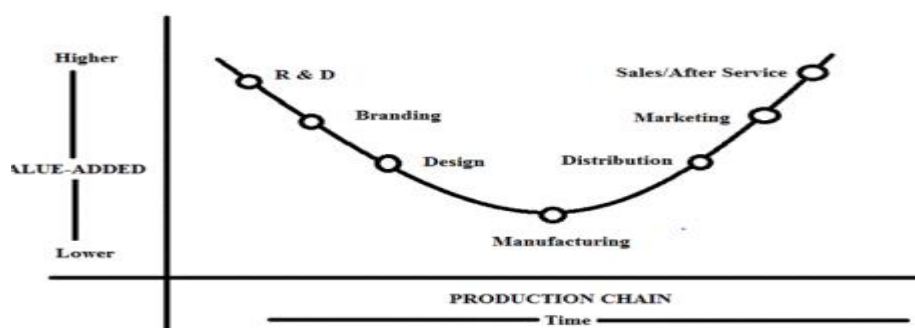
Source : Economic Development in Africa, Report 2019,Made in Africa,unctad,pxvi-xvii.

الشكل 02: التعريف الجمركي لكل كتل اقتصادي داخل منطقة التجارة الحرة



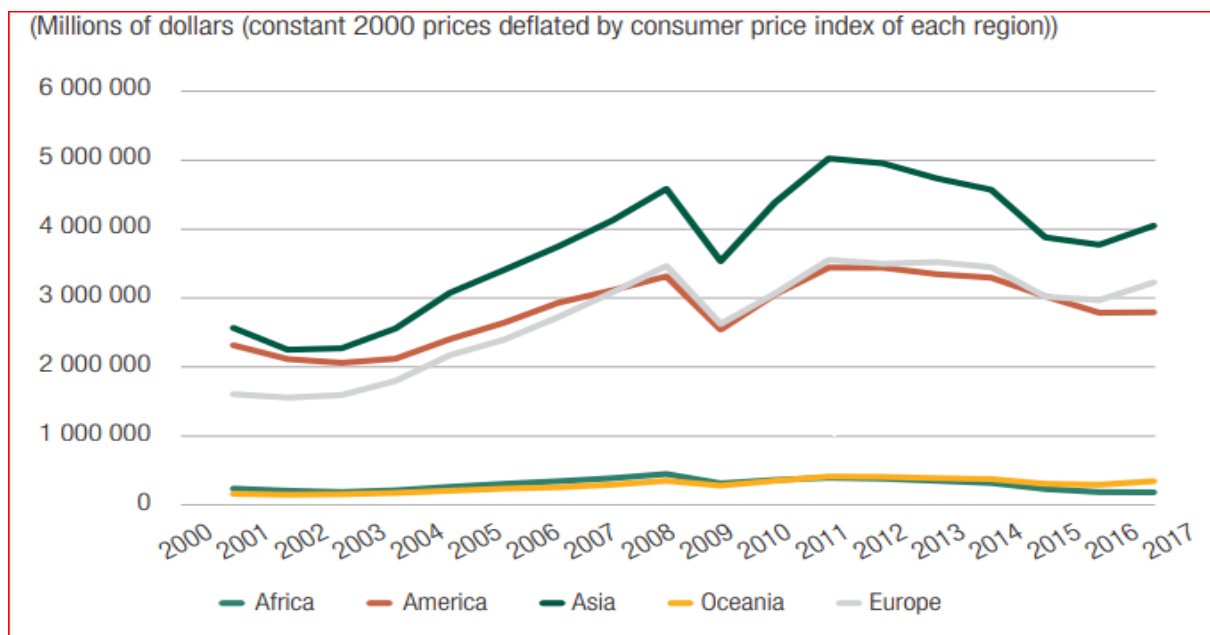
Source : Economic Development in Africa ,Report 2019,Made in Africa,unctad,p30.

الشكل 03: منحنى ابتسامة



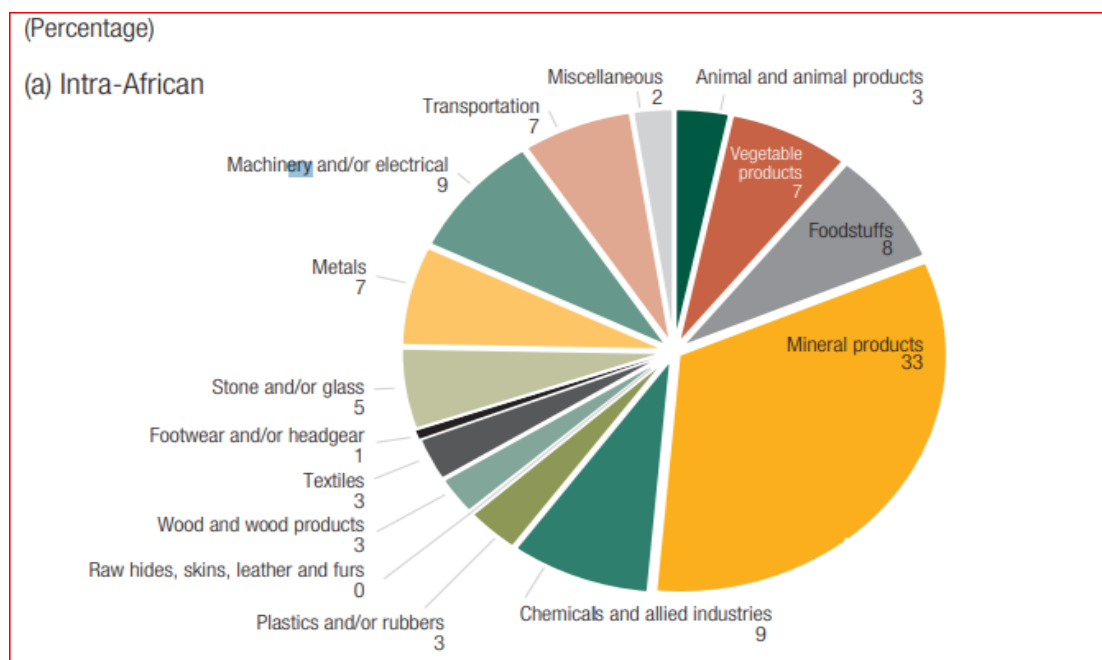
Source : Sakshi Aggarwal. Smile Curve and its linkages with Global Value Chains. Indian Institute of Foreign Trade. 14 May 2017 . p5

الشكل 04: حجم تجارة الكتلات الاقتصادية لكل قارة الى العالم



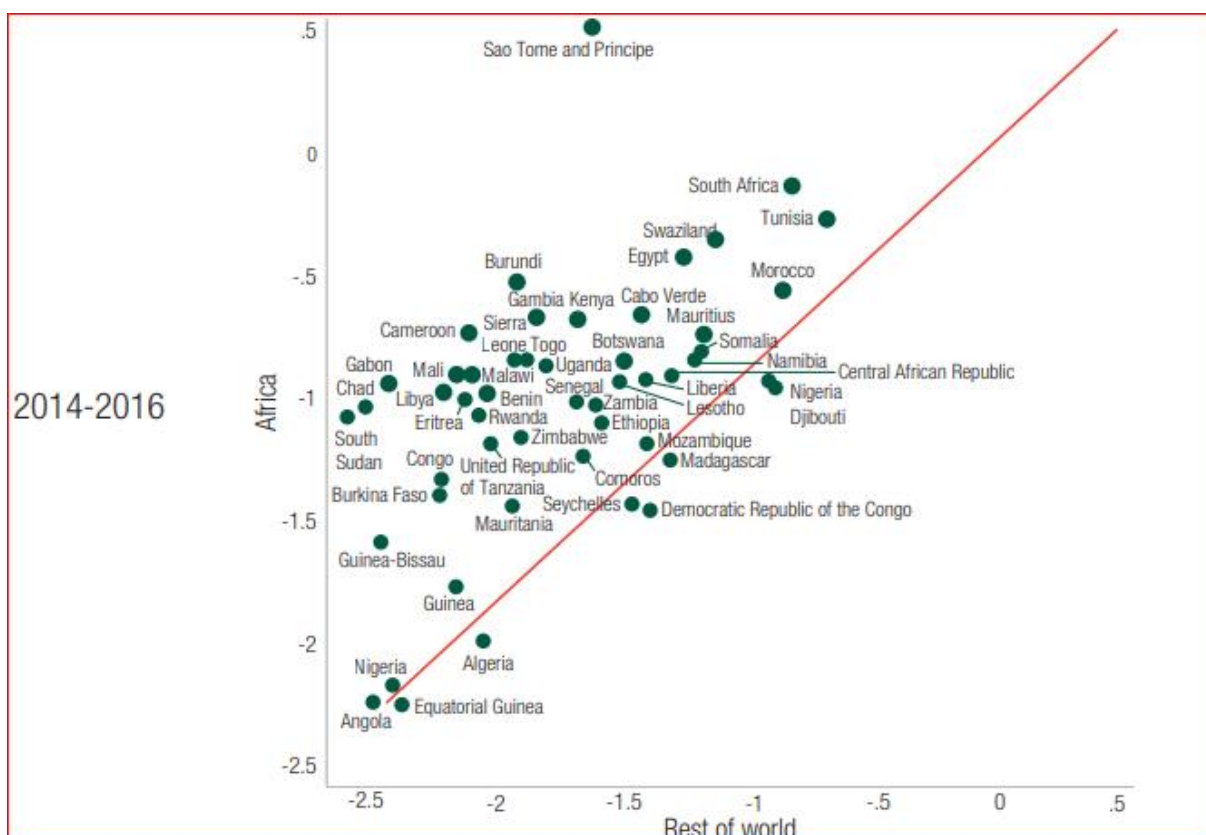
Economic Development in Africa ,Report 2019,Made in Africa,unctad,p20 .

الشكل 05 : الهيكل السلمي للصادرات البينية في افريقيا



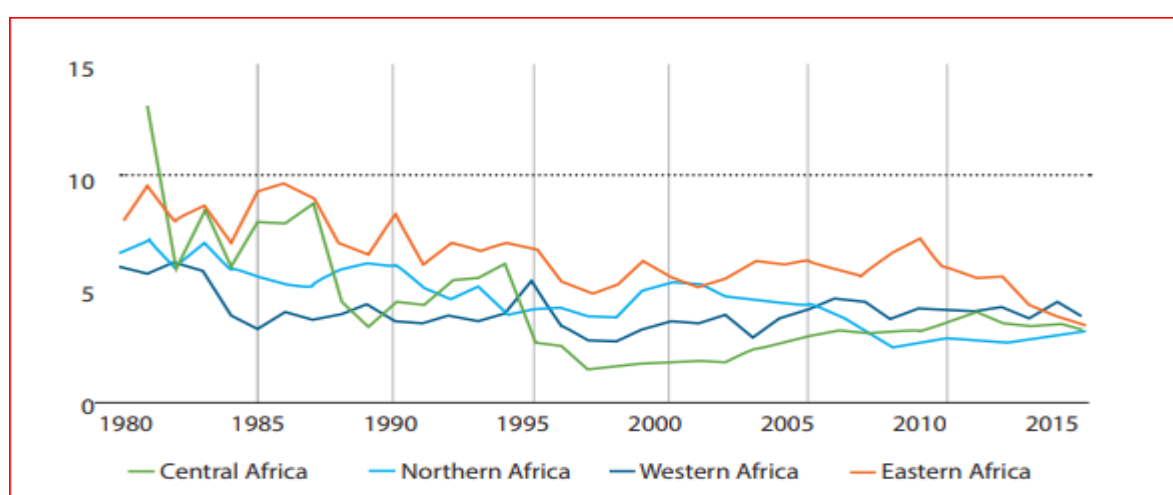
Economic Development in Africa ,Report 2019,Made in Africa,unctad,p25 .

الشكل 06: مؤشر التعقيد السلعي في افريقيا



Economic Development in Africa ,Report 2019,Made in Africa,unctad,p26.

الشكل 07: نسبة الانفاق الزراعي الى اجمالي النفقات الحكومية في الدول الافريقية 1980-2015.



Source : AFRICA AGRICULTURE STATUS REPORT 2018,p26

- ¹ دراسة أولية حول الجيل الجديد من اتفاقيات التجارة الحرة وتأثيرها على التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، نوفمبر 2015، ص 12.
- ² مناطق التجارة الحرة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثاني والتسعون، أبريل 2010، ص 2.
- ³ تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، الاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، ص 2.
- ⁴ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المادة 3، ص 4.
- ⁵ توقيع إطلاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية خطة عملاقة نحو الأمام من أجل تنمية أفريقيا، بيان صحفي، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.
- ⁶ Koen de Baker. Mapping Global value chains. Working paper series N1677. May 2014.p5.)
- ⁷ "(Mereru W Rundassa. Global value chain evolution. Literature Review. Journal of social science.JSS. volume 4. Issue1. Marsh 2018.p232.)
- ⁸ Sherry Stephensen. Global value chains : the new reality of international trade. ICTSD. December2013.p02
- ⁹ تقرير اليونكتاد 2013، ص 14
- ¹⁰ Tedova E . Industry global value chains. Connectivity and regional smart specialisation in Europe. Science for policy report. Joint Research Center. Volume K. Issue1. Marsh 2018
- ¹¹ GLOBALIZATION IN TRANSITION: THE FUTURE OF TRADE AND VALUE CHAINS, McKinsey Global Institute, january 2019,p26.
- ¹² **The Rise of South-South Trade: Polycentric Patterns.** [Global Development Institute | Nov 23, 2017 .](https://www.gdi.org/publications/2017/11/23/the-rise-of-south-south-trade-polycentric-patterns)
- ¹³ تسخير شبكات الانتاج الدولية لترسيخ النمو الشامل للجميع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أوت 2017،
- ¹⁴ Economic development in africa report 2019,unctad,p xiii.
- ¹⁵ AFRICA AGRICULTURE STATUS REPORT 2018 ,p26
- ¹⁶ Economic Development in Africa ,Report 2019,Made in Africa,unctad,pxiii.